

مع مخرج مدة الترميم الحكم بوجوده في ذلك الوقت ضرورة  
 اثبات نسبة من الميت فان قلت اليمين بطلان حياوة الوارث وقت  
 موت الوارث قلت نعم والتلفظ حكم الحجة باعتبار انها معتدلة في  
 مكان البين كما صدر في حق وجوب الجزاء على المحرم بغيره و  
 يورث عنده من قبله اى من قبل الميت حتى يورث عنه فارب الميت  
 وان جاءت يد اى بالاولا اكثر منه اى من تمام الترميم الحيا والقرص  
 بالفتقراء العاق في مخرج الحيا ثم جاءت يد في ذلك المدة لم يقبل  
 زمان يتصور فيه انقضاء العاق لعلة ذكرناها انما لا يورث  
 ذلك الولد من الميت اما علم الولا ان الولد لا يتبع في البطن اكثر  
 من اثنين فلا يثبت بعد اكثر منها يظهر ان خلوة كان مولد الموت فلا  
 تعلم باقراره بالفتقراء العاقه ان الحكم لم يكن من الميت لانها امينة  
 في حق ما في بطنها وقول الامين معتبر فيما في خبره وان كان الحيا  
 من غيره اى غير الميت بان ترك امرأته حاملا من ابيه او غيرها  
 من ورثته او ترك امه حاملا من ابيه وجاءت تلك المرأة  
 بالولد لستة اشهر او اقل حتى من زمان موته يورث ذلك الولد  
 منه لليقين بوجوده وقت الموت وانما لا يكون يورث ذلك الغير  
 في الصورة الاولى لحرمانه بسبب من اسبابه لا لونه لانه يناق في تمام  
 التراج ولا يدمنه في جواب المسئلة الآتية ذكرها وان جاءت به  
 لا اكثر منها لا يورث لاحتمال ان يكون العلوي بعد الوفاة والاصل  
 في الحيا وان تصاف الاقارب الاقرب الاقرب اولا وانما اوصت الضرورة  
 فيجعل عن الاصل المذكور والضرورة هي التي يظن انها اثبات

لا يورث من غيره  
 في حق ما في بطنها  
 وقول الامين معتبر  
 فيما في خبره وان  
 كان الحيا من غيره  
 اى غير الميت بان  
 ترك امرأته حاملا  
 من ابيه او غيرها  
 من ورثته او ترك  
 امه حاملا من ابيه  
 وجاءت تلك المرأة  
 بالولد لستة اشهر  
 او اقل حتى من زمان  
 موته يورث ذلك  
 الولد منه لليقين  
 بوجوده وقت الموت  
 وانما لا يكون يورث  
 ذلك الغير في الصورة  
 الاولى لحرمانه بسبب  
 من اسبابه لا لونه  
 لانه يناق في تمام  
 التراج ولا يدمنه  
 في جواب المسئلة  
 الآتية ذكرها وان  
 جاءت به لا اكثر  
 منها لا يورث  
 لاحتمال ان يكون  
 العلوي بعد الوفاة  
 والاصل في الحيا  
 وان تصاف الاقارب  
 الاقرب الاقرب اولا  
 وانما اوصت  
 الضرورة فيجعل  
 عن الاصل المذكور  
 والضرورة هي التي  
 يظن انها اثبات

النسب

النسب وهو ثابت من ذلك الغير لتمام التراج فلا حاجة الى اعتبار  
 اكثر من الحيا بخلاف ما اذا كان الحيا من الميت فان هناك ضرورة في  
 العول عن الاصل المذكور اذ لا بد من اضافة العلوي الى اكثر من  
 الحيا ليقين نسب الولد الا ان كانت تلك المرأة معتدلة من طلاق  
 او حرقة و لم تقرب بالفتقراء العاق فانه حيا ايضا يورث الولد لوجوه  
 ضرورة اثبات النسب الداعي الى اضافة العلوي الى اكثر من  
 الحيا والمسلمة المذكورة في كتب الفقه ثم اوردته مشروط بان يخرج من  
 البطن حيا او جعل ذلك بامرة الحيا كصوت وعطاس ونحو ذلك  
 عنوه وعملها انما تفصل بنفسه واما اذا قبل فبوت وان خرج  
 ميتا بناءه اراضى اشان بطن امراة فالحق حيا ميتا فهو  
 من حيا الورثة لانه الشرح اوجب على الصارب حرة ووجوب  
 العاق باليمين على الحيا حيا الميت فانها حيا حيا ميتا كان لا يورث  
 فان خرج اقله اى ان خرج اقل الولد من البطن حيا وعلم ذلك بان  
 ظهر منه اشارة الحيوة ثم مات قبل ان يخرج باقيه لا يورث حيا  
 اكثر ميتا فان لا اكثر حكم الكل وان خرج اكثر ثم مات يورث لاصول  
 في ذلك ما رواه جابر بن عبد الله عن قال اذا استهل الجنين وورث  
 وصلى عليه المراد وجود اشارة الحيوة ونقصه لا يستلزم وهو  
 رفع الصوت بناء على ان الولد ليس له حاله لا تفصلا و به  
 يعرف حيوته في اغلب دكرة وفي شرح السنن ثم شرح في تفصيلها  
 ذكره بقوله فان خرج ميتا اى يخرج رأسه اولا فالعبد من  
 كله حتى انا خرج قام صدره فخرج يورث لوجود الشرط المذكور

لا يورث من غيره  
 في حق ما في بطنها  
 وقول الامين معتبر  
 فيما في خبره وان  
 كان الحيا من غيره  
 اى غير الميت بان  
 ترك امرأته حاملا  
 من ابيه او غيرها  
 من ورثته او ترك  
 امه حاملا من ابيه  
 وجاءت تلك المرأة  
 بالولد لستة اشهر  
 او اقل حتى من زمان  
 موته يورث ذلك  
 الولد منه لليقين  
 بوجوده وقت الموت  
 وانما لا يكون يورث  
 ذلك الغير في الصورة  
 الاولى لحرمانه بسبب  
 من اسبابه لا لونه  
 لانه يناق في تمام  
 التراج ولا يدمنه  
 في جواب المسئلة  
 الآتية ذكرها وان  
 جاءت به لا اكثر  
 منها لا يورث  
 لاحتمال ان يكون  
 العلوي بعد الوفاة  
 والاصل في الحيا  
 وان تصاف الاقارب  
 الاقرب الاقرب اولا  
 وانما اوصت  
 الضرورة فيجعل  
 عن الاصل المذكور  
 والضرورة هي التي  
 يظن انها اثبات

